



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : الشروق

عنوان الموضوع : هل حان وقت نزع عسكرة الإرهاب في أفريقيا؟

تاريخ النشر : 06/04/2021

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مقالاً للكاتب حمدي عبدالرحمن، يشير فيه إلى فشل الجهود العسكرية الأمريكية والفرنسية في مكافحة الإرهاب في القارة السمراء؛ حيث ارتفعت الهجمات مؤخرًا بنسبة 43%، وبناء عليه زادت الدعوات لتوجيه الأموال المخصصة للقوات العسكرية الأمريكية إلى المساعدات الإنسانية والتنمية الاقتصادية في البلدان التي تعاني من العنف والتطرف، كما تبعت فرنسا نهج أفرقة مكافحة الإرهاب بمعنى ضرورة قيام دول الساحل بتعزيز بنيتها الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة جذور التطرف.. تعرض منه ما يلي. يكشف أحدث مؤشر لشدة الإرهاب في العالم، عن تصاعد العنف في بؤر الإرهاب الساخنة في أفريقيا، بالإضافة إلى زيادة خطر وقوع هجمات إرهابية في العديد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك بعض البلدان التي كانت تُعتبر آمنة نسبيًا في السابق. لقد أضحت أفريقيا جنوب الصحراء اليوم موطنًا لسبعة من أكثر عشرة مواقع خضرة في العالم، وذلك استنادًا إلى بيانات تم جمعها عن 198 دولة، مما يجعلها المنطقة الأسوأ أداءً في محاربة الإرهاب على مستوى العالم. مطالب نزع العسكرة تطبيقًا لتقرير حديث للبننتاغون أعده مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، وهو مؤسسة أبحاث تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية؛ فإن الوضع الأمني في القارة يدعو للقلق الشديد، حيث يُظهر ارتفاعًا بنسبة 43% في عمليات الجماعات الجهادية المتشددة، وزيادة حادة في أحداث العنف خلال عام 2020، وهو ما يؤكد منحي التصعيد المتواصل خلال العقد الماضي. طيلة نحو عقدين من الزمان كانت قوات العمليات الخاصة الأمريكية تخوض حربًا سرية - في أغلبها - عبر مختلف أرجاء القارة الأفريقية، حيث تعاونت مع حلفاء محليين ضد عدد كبير من الجماعات الإرهابية العنيفة. وعليه، فقد شكك كثير من الخبراء في الفرضية الأساسية لجهود مكافحة الإرهاب الأمريكية في القارة الأفريقية، حيث تمت المطالبة بتوجيه الأموال المخصصة للكماندوز الأمريكيين في أفريقيا من أجل إنفاقها بشكل أكثر فاعلية في مجالات المساعدات الإنسانية والتنمية الاقتصادية في البلدان التي يتزايد فيها خطر العنف المتطرف. وإن زيادة معدلات التطرف الإرهابي العنيف في القارة يُشير بما لا يدعو للشك إلى عدم إحراز قيادة العمليات الخاصة الأمريكية في أفريقيا أي تقدم في إضعاف بنية الجماعات الإرهابية والحد من أنشطتها العنيفة. إن حقيقة زيادة العنف الجماعات الإسلامية المتشددة خلال ذروة جائحة (كوفيد-19)، عندما كان من المفترض أن تؤدي المصاعب الاقتصادية وإغلاق الحدود إلى تقييد حركة هذه الجماعات الإرهابية؛ يُظهر أن قيادة العمليات الخاصة الأمريكية لم تقم بتعديل خطة مكافحة الإرهاب الخاصة بها بشكل فعال لتعكس الديناميكيات المتغيرة التي شهدتها العالم في عام 2020. وتؤكد الوثائق أن هدف قيادة القوات الخاصة في أفريقيا كان يتمثل في تعطيل والحد من حركة القاعدة والمنظمات المتطرفة العنيفة المنتسبة إلى داعش في شرق أفريقيا، وحوض بحيرة تشاد، والساحل، والمغرب العربي، من خلال التعاون مع شركاء أفارقة وغربيين. ومع ذلك وجد التقرير أن الجماعات الإرهابية لم يتم النيل من قدراتها وتعطيلها على مدى العامين الماضيين؛ بل ما حدث هو العكس تمامًا. لقد ازداد عدد ضحايا هذه الجماعات المسلحة بمقدار الثلث مقارنة بالعام السابق، كما شهدت المناطق التي تثير قلقًا رئيسيًا لقوات الكوماندوز الأمريكية مثل الصومال ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد بعضًا من أكثر الزيادات في معدلات العنف على مستوى القارة. وعلى الرغم من العمليات البرية من قبل القوات الخاصة الأمريكية والشركاء الصوماليين، بالإضافة إلى أكثر من 200 غارة جوية منذ عام 2017؛ فإن حركة الشباب المجاهدين لا تزال تمثل أكبر شبكة للقاعدة وأكثرها نشاطًا وفعالية في العالم. اتضح ذلك في زيادة أنشطة العنف التي تورطت فيها حركة الشباب خلال العام الماضي بنسبة 33%، إضافة إلى زيادة المعارك التي خاضها الشباب وقوات الأمن في عام 2020 بنسبة 47%. «أفرقة» محاربة الإرهاب في 16 فبراير 2021، عُقدت قمة مجموعة دول الساحل الخمس (التي تضم موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد)، وشارك فيها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشكل افتراضي. وربما تشكل هذه القمة نقطة تحول كبرى في استراتيجية فرنسا لمحاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي؛ إذ بعد أكثر من ثماني سنوات من التدخل العسكري، تجد فرنسا نفسها في نفس المأزق الأمريكي في أفغانستان. ربما يدفعها ذلك إلى تخفيف وجودها العسكري في المنطقة، مع التركيز على دور الحلفاء المحليين والدوليين. لم يبدن التأييد الشعبي الفرنسي لعملية برخان من قبل بنفس الدرجة السائدة اليوم. فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه المعهد الفرنسي للرأي العام في أوائل يناير 2021 أن 51% من الفرنسيين فقدوا دعمهم للتدخل العسكري في منطقة الساحل. يعني ذلك أن الحكومة الفرنسية تواجه أدنى مستوى للدعم الشعبي منذ أن بدأت حملتها في الساحل قبل ثماني سنوات. وتم التعبير عن هذا القلق العام بشكل واضح عندما دعا المجلس الوطني ومجلس الشيوخ إلى مزيد من النقاش حول مستقبل الدور الفرنسي في منطقة الساحل. ويعكس هذا النهج الفرنسي الجديد تحركًا باتجاه «أفرقة» الصراع وأساليب مواجهته في الساحل. ترغب فرنسا من دول الساحل تعزيز مناهجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمعالجة جذور التطرف العنيف. لتحقيق ذلك، يجب أن تكون دول الساحل قادرة على استعادة السيطرة الكاملة على أراضيها وتحقيق الاستقرار السياسي. ولا شك أن هذا الهدف يمثل جوهر مشكلة التطرف والإرهاب في المنطقة، حيث تعاني الدولة في منطقة الساحل من الهشاشة والضعف العام. كما أنها تفتقر إلى القدرات العسكرية والأمنية بما يجعلها غير قادرة على مواجهة الجماعات المتمردة العنيفة المختلفة بشكل فعال. لم يكن مستغربًا أن يناقش الخبراء الفرنسيون فكرة الحوار المباشر مع الإرهابيين وجماعات العنف المسلح، وهو ما يعكس نفس خبرة الولايات المتحدة مع طالبان. ولعل ما يزيد الأمور تعقيدًا، أن جزءًا كبيرًا من سكان الساحل الذين يُفترض أنهم مستفيدون من الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب بقيادة فرنسا ينظرون إلى الوجود العسكري الفرنسي على أنه شكل من أشكال الاحتلال الاستعماري الجديد. قد لا يكون هذا رأي الأغلبية الشعبية، ولكن عادةً ما يتم تضخيمه عبر التغطية الإعلامية الواسعة والاحتجاجات المتكررة، خاصة في مالي، حيث يكون الوجود الفرنسي أكثر وضوحًا. تصاعد العنف العرقي العرقلد أدت سياسات مكافحة الإرهاب في مواجهة الجماعات المتطرفة العنيفة إلى ظهور مليشيات عرقية محلية. ونتيجة لذلك، تفاقمت التوترات الطائفية والعرقية، ولا سيما بالقرب من مثلث الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو. ومن المعروف أن هذه الدول الثلاث تواجه انتشار أعمال عنف متطرفة مميته من قبل تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، والتي أودت بحياة الآلاف وشردت مئات الآلاف على الرغم من وجود القوات الإقليمية والدولية. في يناير 2021، قُتل ما لا يقل عن 100 شخص في قرينتين في النيجر، وذلك وسط أجواء الانتخابات الرئاسية في البلاد. وقد تكرر الأمر نفسه في شهر مارس 2021 بعد إعلان فوز «محمد بازوم» بمنصب الرئيس، حيث قام مسلحون على متن دراجات نارية بهجوم سلسلة من القرى بالقرب من حدود النيجر المضطربة مع مالي، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 137 شخصًا في أعنف هجمات تعيها الذاكرة الحديثة. ولا شك أن هذه النتائج الكارثية لمناهج مكافحة الإرهاب في الواقع الإفريقي جعلت هناك شبه اتفاق عام على أن سياسة مكافحة الإرهاب الغربية في منطقة الساحل تعتمد على العسكرة المفرطة، وأنها اتسمت بعدم الفعالية. وعليه يقترح الجميع بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا، ولو بلغة متفاوتة قليلًا، أن هذه السياسة يجب «إعادة التوازن» إليها، أو «إعادة التفكير فيها»، للتأكيد على قضايا الحوكمة والحلول السياسية، بما في ذلك «التفاوض مع الإرهابيين». لقد كانت لغة القوة والعمل العسكري جزءًا من خطاب المجتمع الدولي والقوى الأكثر انخراطًا في المنطقة فيما يتعلق بمنهج محاربة الإرهاب. بيد أن اللهجة السائدة الآن تختلف بشكل واضح، حيث يتم الاعتراف بالإخفاق على نطاق واسع، كما عبر عن ذلك تقرير البننتاغون أنف الذكر. وختمًا، يبدو من المرجح أن الممارسة العملية لا تزال تؤكد منحي الأمنة في مواجهة الإرهاب، حيث إن المؤسسات المستمرة في الحلول العسكرية لها تأثير أكبر بكثير بسبب ثقلها البيروقراطي والافتراضات الرانجة كذلك القائلة بأن النجاح العسكري وهزيمة الإرهابيين يجب أن يأتي أولاً. بيد أن خبرة السنوات الماضية تشير إلى وجود دوافع قوية لوضع السياسات للتحلي عن نزع العسكرة ليس بحسبانها غير فعالة فحسب، ولكن لأنها في الغالب تُفضى إلى مزيد من أعمال العنف. المصدر : الشروق